

العاقل المغربي يضخ دماء جديدة في مؤسسات قضائية

محمد ماموني العلوي

بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبعد الخلافات التي اندلعت بين أعضائه والمتعلقة بالتقرير المنجز والخاص بالتوافقات المحتملة في سوق المحروقات، أعفى الملك محمد السادس إدريس الكراوي من رئاسة مجلس المنافسة الأثني، وتعيين أحمد رحو خلفاً له.

ويأتي هذا التعيين، حسب بلاغ الديوان الملكي الأثني، بعد رفع تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من قبل الملك محمد السادس بإجراء التحريات اللازمة، لتوضيح حالة الإرتباك الناجمة عن القرارات المتضاربة لمجلس المنافسة، بشأن مسألة وجود توافقات محتملة في قطاع المحروقات الواردة في المذكرات المتباينة، التي تم رفعها إلى الملك في الفترة بين 23 و28 يوليو من العام الماضي.



رشيد لزرق

التعيينات تدخل
المؤسسات مرحلة
حاسمة لإصلاح العدالة

وحرصت اللجنة على التأكد من احترام القوانين والمساوئ المتعلقة بعمل مجلس المنافسة وبسير الإحالة التنازعية، وقد خلصت إلى أن مسار معالجة هذه القضية شابته العديد من المخالفات المسطرية.

وأمر العاقل المغربي بإحالة توصيات اللجنة إلى رئيس الحكومة، وذلك بهدف إضفاء الدقة اللازمة على الإطارات القانونية الحالي، وتعزيز حياد وقرارات هذه المؤسسة الدستورية، وترسيخ مكانتها كهيئة مستقلة، تساهم في تكريس الحكامة الجيدة، ودولة القانون في المجال الاقتصادي، وحماية المستهلك.

ويعتبر التعيينات الدستورية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويختص بتنظيم منافسة حرة ومشروعة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، كما يتمتع المجلس بسلطة تقريرية في ميدان محاربة الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة ومراقبة عمليات التركيز الاقتصادي.

وشدد العاقل المغربي في العديد من الخطابات الرسمية على ضرورة تعزيز النزاهة وأخلاق الحياة العامة ومحاربة الفساد، مما دفع بالحكومة المغربية برئاسة سعد الدين العثماني إلى تفعيل هذه التوجيهات وجعلها خياراً استراتيجياً لا محيد عنه لفرقة الحكومي، وإحدى الأولويات التشريعية من أجل إرساء النزاهة ومكافحة كل مظاهر الفساد في الحياة العامة.

الرباط - أجرى العاقل المغربي الملك محمد السادس تعيينات مساء الإثنين على رأس 4 مؤسسات دستورية، في خطوة تستهدف تعزيز الحكامة ومبدأ المحاسبة في ظل الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الراهن، الذي يحتاج إلى المزيد من الشفافية لاسيما مع اقتراب الانتخابات العامة.

وتم تعيين زينب العدوي في منصب الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، والتي سبق لها أن تولت منصب أول قاضية للحسابات، قبل أن تتقلد سنة 2004 منصب رئيسة المجلس الجهوي للحسابات بالرباط. وأعطى الملك محمد السادس، توجيهاته للرئيسة الجديدة للمجلس الأعلى للحسابات قصد الحرص على قيام هذه المؤسسة بمهامها الدستورية، لاسيما ممارسة المراقبة العليا على المالية العمومية، وفي مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

كما عين العاقل المغربي محمد عبد النابوي رئيساً أول لمحكمة النقض، وبهذه الصفة رئيساً منتدباً للمجلس الأعلى للسلطة القضائية. ووفقاً لبلاغ صادر عن الديوان الملكي مساء الإثنين، وطبقاً لأحكام الفصل 115 من الدستور، "عين الملك محمد السادس الأعضاء الخمسة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وأيضا تم تعيين الحسن الداكي، وكيلاً عاماً للملك لدى محكمة النقض، وبهذه الصفة رئيساً للنيابة العامة".

ويصرى مراقبون أن التعيينات الجديدة هدفها الأساسي ضخ دماء جديدة في تلك المؤسسات التي شملتها التعيينات من أجل تادية مهامها على أحسن وجه، ما يكون له تأثيرات إيجابية على المشهد التنموي والديمقراطي في المغرب.

وقال رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري إن "هذه التعيينات تدخل المؤسسات الدستورية المعنية في مرحلة حاسمة من أجل تفعيل عملية إصلاح العدالة وتوطيد المنافسة الحرة، وإشارة إلى تفعيل معادلة ربط المسؤولية بالمحاسبة".

وأضاف لزرق في تصريح لـ"العرب"، أن "هذه التعيينات مقدمة لثورة مؤسساتية قبييل الانتخابات القادمة في ظل التوجه الأخير لدخول الجيش الجزائري إلى المنطقة، بين شراكة متفق عليها، أو ملء فراغ جزائري لانسحاب فرنسي وارد من الساحل الأفريقي الرسمية في البلاد.

هل تغامر السلطة الجزائرية بالزج بالجيش في «المستنقع الأفريقي» تحذيرات متصاعدة في الجزائر وباريس من مخاطر أمنية تهدد المنطقة

تحذيرات متصاعدة في الجزائر وباريس من مخاطر أمنية تهدد المنطقة



الساحل مطحاً أنظار باريس والجزائر

وكان الرئيس تبون قد صرح بمناسبة الزيارة التي أداها الرئيس المالي المؤقت باه انداوا، إلى الجزائر مؤخراً، بأن بلاده "على استعداد تام لدعم دولة مالي لتتجاوز أزمتها الراهنة، وأنها رهن إشارة الجارة الجنوبية".

وذكر في الندوة الصحافية التي عقدها الرئيسان، "نحن رهن إشارة الأئتلاف في مالي في ما يرويه مناسبا للمرحلة الحالية لتهدئة الأوضاع وتحضير الانتخابات"، أما الرئيس باه انداوا، فقد صرح بالقول "لمست من الرئيس تبون دعماً ومساندة لتجاوز هذه الأزمة".

ولاول مرة يتم التركيز في الجزائر على أعداد المرتزقة المسلحين الذين ينشطون على الحدود الجزائرية، لاسيما في شقها الرابط مع دولة ليبيا، وإن لم يتم تحديد هوية وجنسية هؤلاء، فإن المخاطر المحتملة كانت هي العنوان الأبرز في التقارير التي وصفت بـ"الموجهة"، بغية تهيئة الرأي العام لقرار ما في هذا الشأن. ومع ذلك يبقى الغموض يلف دور ومصالح باريس والجزائر في المنطقة، في ظل التوجه الأخير لدخول الجيش الجزائري إلى المنطقة، بين شراكة متفق عليها، أو ملء فراغ جزائري لانسحاب فرنسي وارد من الساحل الأفريقي الرسمية في البلاد.

ماكرون والجزائري عبدالمجيد تبون، حيث كشف ماكرون في وقت سابق عن التزام جزائري بالمشاركة في القوة الأفريقية المشكلة لمحاربة الإرهاب في القارة السمراء، وامتناع الرئيس تبون عن ذلك حتى ولو جاء ذلك على لسان "صديقه"، إلا أن التحويل الذي حملته تقارير إعلامية في باريس والجزائر حول المخاطر المحدقة بالمنطقة، يصب في اتجاه تهيئة الرأي العام للتسليم بالمسألة. وفيما جرى الحديث عن انتقال عدد من أفراد الاستخبارات الجزائرية إلى عواصم أفريقية للوقوف الميداني على حقيقة الوضع، وربما بحث الأراضية المناسبة لقوات جزائرية، إلا أن الأجنحة السياسية في الجزائر لا تسمح بتنفيذ أي خطوة في هذا الاتجاه، قياساً بعدم وجود برلمان يصوت على المهمة، وفق التدابير التي ضطلها البند الدستوري الناظم للعملية.

ولا زالت قيادة الجيش الجزائري، تعلن من حين لآخر عن توقيف أو استسلام عناصر جهادية على الحدود الجنوبية بينها وبين مالي والنيجر، خاصة منذ الإعلان في أعقاب ما يعرف بصفحة "صوفي بتروين"، بشكل يوحي بأن الوضع في المنطقة يتجه نحو الأسوأ، وأن الأوضاع السياسية والأمنية في البلدين المذكورين تعرف هشاشة غير مسبوقة تستدعي سندا إقليمياً.

تصاعدت التحذيرات في الجزائر وفرنسا من المخاطر الأمنية التي تهدد الساحل الأفريقي في خطوة يرى مراقبون في تزامنها محاولة لتهيئة الرأي العام الجزائري لخروج الجيش الجزائري للقيام بمهام في منطقة الساحل، وهو ما حذرت منه أوساط وشخصيات سياسية جزائرية على غرار رئيسة حزب العمال اليساري لويضة حنون.

صابر بليدي

والذي عبر عليه كذلك عدد من الناشطين السياسيين. وحذرت رئيسة حزب العمال اليساري لويضة حنون، مما أسمته بـ"المغامرة بالجيش الجزائري في المستنقع الأفريقي، وتوريط المؤسسة في أجنحة إقليمية تخدم قوى إقليمية".

والتصاعد الاهتمام في الجزائر وباريس بالوضع الأمني في منطقة الساحل الصحراوي بشكل لافت خلال الأسابيع الأخيرة، بشكل هول من حجم المخاطر التي تهدد المنطقة، رغم أن مسألة نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة وبشكل أدق في مالي والنيجر ليس وليد اللحظة ويعود إلى سنوات ماضية.

وبدا أن تفعيل دور الجيش الجزائري في المنطقة، هي مسألة وقت فقط لاحتواء الرفض المعبر عنه في مظاهرات شعبية

ولا زالت المسألة تفتقد للإجماع داخل الجزائر، بسبب المعارضة التي أبدتها عدة أطراف منوثة لمواقف السلطة، وأزمة شرعية الدستور الجديد الذي لم يحز إلا على أقل من 25 في المئة، من رضا الجزائريين في الاستفتاء الشعبي المنتظم في الفاتح نوفمبر الماضي. ورغم عدم الانسجام الذي ظهر على تصريح الرئيسين الفرنسي إيمانويل



لويضة حنون

تحذر من توريط الجيش في أجنحة إقليمية تخدم قوى إقليمية

الغموض يكتنف موقف روسيا من سحب عناصر فاغنر من ليبيا

دعم أميركي للدببة في مهمة إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية

توحيد المؤسسات المنقسمة والأرضية القانونية للانتخابات الوطنية". وقال مسؤول الشؤون الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل إن "خروج المرتزقة جزء من مسار الحل السياسي المستدام"، مؤكداً ضرورة الالتزام بحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا.

وكان الدببية قد أكد خلال كلمته أمام مجلس النواب في جلسة منح الثقة لحكومته أن "المرتزقة خنصر في ظهر ليبيا، ولا بد من العمل على إخراجهم ومغادرتهم، وهو أمر يتطلب الحكمة والاتفاق مع الدول التي أرسلتهم"، مضيفاً "سنواصل مع بعثة الأمم المتحدة" لبحث إخراج المرتزقة من ليبيا.

وتعيش ليبيا مرحلة انتقالية، حيث تسلمت السلطة الانتقالية زمام الأمور من أجل إيصال البلاد إلى انتخابات عامة كما نصت على ذلك خارطة الطريق المتفق عليها في ملتقى الحوار السياسي بتونس في الـ 24 من ديسمبر المقبل، لكن هناك العديد من الملفات الأخرى التي يُنتظر أن تعالجها تلك السلطات (المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية) أبرزها إخراج المرتزقة من البلاد وتوحيد المؤسسة العسكرية وغيرها.

برئاسة عبدالحميد الدببية دعماً دولياً هاماً من أجل إتمام عملية سحب هؤلاء للسماح للعملية السياسية بالضيء، قدام، علاوة على فسخ المجال لتوحيد المؤسسة العسكرية. ومساء الإثنين أجرى رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدببية اتصالاً هاتفياً مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أكد خلاله على ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة واتخاذ إجراءات أخرى لإنهاء الصراع الليبي.

وقالت وزارة الخارجية الأميركية في بيان إن المسؤولين "أكدوا أيضاً الحاجة للتطبيق الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 أكتوبر 2020 بما في ذلك إخراج كل القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا دون تأخير".

ومن جهته بحث السفير الألماني في ليبيا أوليفر أوفيتشا مع نائب رئيس المجلس الرئاسي عبدالله اللافي الأثني انسحاب القوات الأجنبية من ليبيا. وقال أوفيتشا في تغريدة له على حسابه عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر إنه "تبادل مع اللافي الآراء حول الخطوات المقبلة للعملية السياسية، لاسيما انسحاب القوات الأجنبية، وإعادة

تامين الحقول والموانئ النفطية وغيرها، وتتركز روسيا أي دور لها في ليبيا، لكن في مايو من العام الماضي أكد خبراء من الأمم المتحدة وجود مرتزقة في ليبيا من مجموعة فاغنر المعروفة بأنها مقربة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وغير معلوم بالضبط عدد القوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا، إلا أن المعوثة الأممية السابقة بالإناية ستيفاني وليامز أكدت خلال ديسمبر



حان وقت الرحيل؟

طرابلس - أثارت الأنباء المتواترة عن بدء تركيا ترحيل المرتزقة السوريين المتواجدين في ليبيا تساؤلات عن مصير مرتزقة فاغنر الروسية في ظل الدعم الدولي الذي تحظى به السلطة الانتقالية الليبية لإخراج القوات الأجنبية من البلاد، حيث لا يزال الغموض يخيم على موقف موسكو من قضية سحب عناصر فاغنر، ولم ترسل روسيا أي إشارات بشأن ذلك.

وفي الوقت الذي جددت فيه الولايات المتحدة، شأنها في ذلك شأن العديد من القوى الدولية، التأكيد على ضرورة إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا من أجل إتمام العملية السياسية، تداولت العديد من التقارير الإعلامية أنباء عن مغادرة أول دفعة من المرتزقة السوريين الذين زجت بهم تركيا في النزاع الليبي.

وأكد مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن عودة دفعة من المقاتلين السوريين من ليبيا إلى الداخل السوري ليل السبت وذلك بعد انتهاء المهلة المحددة لإخراج كل القوات والمرتزقة الأجنبي من ليبيا في 23 يناير الماضي. ويرى مراقبون أن تركيا قد تقدم على نقل مرتزقتها مدفوعة بالضغوط الدولية الرامية لإنهاء وجود القوات الأجنبية